الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٥
المعقودة يوم الثلاثاء
١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

الرئيس: السيد سيسي (السنغال)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/49/SR.15
19 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/49/24 و Add.1 و A/49/204-E/1994/90 و A/49/205-E/1994/91 و A/49/213 و A/49/287-S/1994/894 و Corr.1 و A/49/294 و A/49/307-E/1994/958 و A/49/381 و A/49/422-S/1994/1086 و A/49/434 و 435 و 462 و Corr.1 و 506 و A/C.3/49/4/Rev.1)

١ - السيد الزدجالي (عمان): قال إن الإنسان هو الوسيلة الأولى للتنمية، كما يجب أن يكون غايتها، وأن القوى البشرية هي عماد تقدم الدول وتطورها، ومن هنا اهتمامها بالنهوض بتنمية الموارد البشرية واستخدامها على الوجه الأكمل. ولذلك، فإن عمان تهتم أشد الاهتمام بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي سيعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، حيث أنه سيتيح للمجتمع الدولي فرصة المعالجة المعمقة للمشاكل المتصلة بالتقدم الاجتماعي.

٢ - ومضى يقول إن سياسة عمان في رعاية المسنين ترتكز على تعاليم الدين الإسلامي وتراث الحضارة العربية، اللذان يحضان على التكافل الاجتماعي ورعاية المسنين واحترامهم؛ فلكل إنسان حق في الحياة الكريمة، بغض النظر عن حالته الصحية. ومن واجب الدولة أن توفر الرعاية الاجتماعية لمواطنيها طوال حياتهم من خلال مؤسساتها، التي تلبي متطلباتهم المادية والمعيشية وتوفر لهم مكاسب من قبيل التقاعد في سن الستين ونظام الضمان الاجتماعي الذي يكفل التوزيع العادل لثمار التنمية على جميع السكان.

٣ - وأوضح أن الاهتمام بالإنسان في عمان يتضمن عدم اهمال المعوقين، لأنهم جزء من الموارد البشرية في كل مجتمع. فثمة سياسة في عمان لتأهيل المعوقين ورعايتهم وتوفير الفرص المناسبة لهم للاسهام في مسيرة تنمية المجتمع. وتحقيقا لهذه الغاية، تحرص عمان على تنظيم برامج الارشاد والتوجيه والتدريب وتُبذل الجهود من أجل توعية المجتمع، عبر جميع الوسائل، بقضية المعوقين. وتكفل التشريعات العمالية تخصيص نسب لتشغيل المعوقين في مختلف مؤسسات الخدمة المدنية؛ وتعمل القطاعات الحكومية على مساندتهم في إنشاء مختلف المشاريع التجارية؛ وكذلك اشراكهم في جميع الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية على الصعيدين الوطني والدولي.

٤ - وأعلن أن عمان تعطي أولوية كبيرة للعمل على النهوض بالموارد البشرية وتطوير طاقات الشباب وتهيئتهم لتبؤ دورهم الرائد في تطوير وحماية النظام العالمي الجديد. وقد حددت عمان سياستها الشبابية ووضعت الخطط والبرامج المناسبة وسعت الى توفير الإمكانات والوسائل التي تكفل إنماء طاقات الشباب وتهيئتهم لخدمة مجتمعهم المحلي والإقليمي والدولي استنادا الى ما تنادي به الأمم المتحدة من مبادئ عامة. وفي هذا الإطار، أنشأت الحكومة العديد من مراكز الشباب وخصصت لها الموارد اللازمة للنهوض بهذا القطاع بغية مواكبته لمسيرة الحركة الشبابية في العالم.

٥ - السيدة مسويا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إن أوجه التباين الصارخ بين البلدان المتقدمة النمو والغنية والقوية وتلك المتخلفة والفقيرة والأقل امتلاكا للقوة تشكل الحد الفاصل بين الشمال والجنوب، وتفسر اختلاف النهج إزاء مشكلة التنمية. وأضافت أن "خطة التنمية" المقترحة ستضطلع بدور هام في معالجة عواقب هذا الانقسام. وقال إن وفد بلدها يرى أنه لا بد من النظر الى التنمية الاجتماعية في سياق خطة التنمية. وفي ذلك الصدد، فإن وفدها يثني على التقرير المقدم من رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي صدر عقب الدورة الثانية للجنة، والذي وضع خطة عمل تهدف الى معالجة انعدام التوازن بين الأغنياء والفقراء.

٦ - وأوضحت أنه رغم النمو الاقتصادي بوجه عام، فإن تدهور الأوضاع الاجتماعية قد أفسد التقدم، وبخاصة في افريقيا وأقل البلدان نموا. وإن إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي، الذي اعتمد قبل ٢٥ سنة، وفر مبادئ توجيهية واضحة لتكامل التدابير الاقتصادية والاجتماعية الرامية الى تحسين البيئة الاجتماعية. وفي عالم مترابط على نحو متزايد، تقتضي الضرورة توفير المشاركة والتعاون الدوليين لكي تتمكن الدول من ضمان تحقيق التقدم الاجتماعي والرفاه لمواطنيها.

٧ - وأشارت الى أن مؤتمر القمة العالمي سيتناول ثلاث قضايا أساسية: استئصال شأفة الفقر وتعزيز العمالة المنتجة وإدماج الفئات الاجتماعية، وتتسم هذه القضايا بأهمية خاصة لأنها تعنى في المقام الأول بفئات المجتمع المحرومة، المتمثلة بالشباب والمسنين والمعوقين. وقالت إن افريقيا وأقل البلدان نموا لا تستطيع بمفردها أن تحل جميع مشاكلها الاجتماعية: وإن من واجب المجتمع الدولي، والشمال المتقدم النمو على الأخص، أن يقدما دعمهما وتعاونهما اللازمين في هذا المضمار، وأوضحت أن مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل سيكونان بمثابة أساس لوضع الاستراتيجيات الوطنية الملائمة ولبيان التدابير التي يتعين اتخاذها من قبل الشركاء في التنمية. وأعلنت أن تحقيق ذلك، يتسم بالأهمية لأن يضمن إحراز تقدم في إلغاء الديون، وتحسين شروط التجارة، وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعبئة موارد إضافية من أجل التنمية الاجتماعية.

٨ - السيد خريسكوف (الاتحاد الروسي): رحب بما بذلته الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة من جهود لتحديد دور مناسب تضطلع به المنظمة في حل مشاكل التنمية الاجتماعية في الأجلين القصير والطويل، وتحديد العقبات التي تعترض طريق هذه التنمية وسبل ووسائل التغلب عليها. وقال إن ما تضطلع به المنظمة من أنشطة فيما يتعلق بالتعاون في المجالات الإنسانية والاجتماعية يجب أن يتمشى مع ما تبذله من جهود لإتقاء المنازعات وحلها ولتأمين السلم والتنمية.

٩ - وأوضح أنه فيما يتصل بالميدان الاجتماعي كان على بلده أن يدفع ثمنا فادحا من أجل مواجهة التغييرات الدستورية والسياسية والاقتصادية الجذرية التي استحدثت، ولا سيما فيما يتعلق بالعمالة والضمان الاجتماعي والإسكان والرعاية الطبية. وقد اتخذ رئيس الاتحاد الروسي وحكومته سلسلة من

(السيد خريسكوف، الاتحاد الروسي)

الخطوات للتغلب على الآثار الاجتماعية لهذه الاصلاحات. فأدخلت تعديلات على التشريعات الأساسية، ووجهت تدابير الحماية الاجتماعية الى قطاعات السكان التي تحتاج مساعدة خاصة، وذلك بصورة تتفق مع المعايير الدولية، وهو ما سيسهم دون شك في نجاح الاصلاحات الديمقراطية.

١٠ - وأشار الى عدم الاستقرار الاجتماعي ونزعة معاداة الأجانب والوطنية العدوانية وعدم التسامح تحمل في طياتها بذور النزاع المسلح والحرب الأهلية. ولذلك، فمن الضروري إيجاد حل يضع في الاعتبار على النحو الملائم وظيفة المؤسسات السياسية في التنمية الاجتماعية، والربط الوثيق بين حل المشاكل الاجتماعية وضمان حقوق الإنسان، وفعالية المؤسسات الديمقراطية. وذكر أن من شأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أن يتسم بأهمية خاصة من ذلك المنظور، حيث ينبغي له أن يحقق تقدما ملموسا في إبقاء تزايد عدم الاستقرار الاجتماعي في كثير من أجزاء العالم، بما في ذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال. وأعلن أن وفد بلده يرحب بما بذلته اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي من جهود حتى الآن، وأعرب عن أمله في أن يشير مشروع الإعلان وبرنامج العمل الى الجوانب الاجتماعية للفترة الصعبة التي يمر بها التغير الاقتصادي. وأعلن أيضا أن رئيس الاتحاد الروسي قد شكل لجنة تحضيرية وطنية لمعالجة هذا الموضوع برئاسة نائب الرئيس، وأعلن أنه سيحضر القمة بنفسه.

١١ - وأشار الى أن الاصلاحات الديمقراطية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال ترتبط ارتباطا مباشرا بحل المشاكل الاجتماعية. وقال إن من الضروري أن يوفر المجتمع الدولي دعما فعالا لضمان نجاح التغير الاقتصادي في تلك البلدان وتكيف جميع الفئات الاجتماعية مع الحالة الجديدة. كما ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تنفيذ البرامج المتصلة بالأسرة حتى بعد انتهاء السنة الدولية للأسرة. وتشكل نتائج مؤتمر الأسر الذي عقد مؤخرا أساسا قيما لاتخاذ مزيد من التدابير في هذا الصدد. فالأسرة تتمتع بأهمية دائمة بالنسبة لحياة الإنسان ونمائه، وأيضا بالنسبة للمجتمع ولتربية الأجيال الجديدة ولتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتقدم. وأشار الى الاقتراح الذي تقدم به وفد بلده بإعلان الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤ عقدا للأسرة، وبوضع برنامج أنشطة، في هذا الصدد، يتركز على دور الأسرة في التقدم الاجتماعي - باعتبارها أحد عناصره الرئيسية وأحد أهدافه الرئيسية.

١٢ - وأعلن أن وفده يؤيد السياسة التي ينتهجها الأمين العام بالتشديد على الجانب الاجتماعي للتعاون الدولي في ظل قيادة الأمم المتحدة وإيلاء القضايا الاجتماعية الأولوية في أنشطة المنظمة ذاتها. وفي هذا الصدد، فإن إعادة تشكيل وحدات الأمانة العامة المسؤولة عن المسائل الاجتماعية هو أمر ضروري ومبرر. غير أنه قبل المضي قدما الى ما هو أبعد من ذلك، من المفيد تحليل نتائج المرحلة الأولى من إعادة التنظيم. وأعرب عن أمله أن تمكن عملية إعادة التشكيل موظفي الأمانة العامة من تحقيق أهداف الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية وإنجاز الوثائق المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

(السيد خريسكوف، الاتحاد الروسي)

والقانونية وغيرها على نحو أكثر كفاءة. ويقتضي ذلك تحسين التنسيق الداخلي في المنظمة. وقد يكون من المفيد أيضا وضع خطة عامة لأنشطة الأمم المتحدة تغطي مجمل نطاق المسائل المتصلة بالتنمية الاجتماعية على الأصعدة الثلاثة - الوطني والإقليمي والدولي.

١٣ - ولاحظ زيادة في أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الرامية الى دعم الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، فقال إن النظام الإقليمي للتعاون من أجل حل المشاكل الاجتماعية ينطوي على إمكانات كبيرة، وينبغي أن يُستغل استغلالا تاما. ومن المعقول أن توصف جميع اللجان الإقليمية بصفتي "الاقتصادية والاجتماعية".

١٤ - وأعلن في ختام بيانه أن الاتحاد الروسي على استعداد للمشاركة في أي شكل من أشكال التعاون المفيد المتبادل على الأصعدة الثنائي والإقليمي والدولي من أجل حل المشاكل الاجتماعية، وأنه سيدعم الاقتراحات الرامية الى اشراك المجتمع الدولي في أنشطة فعالة وبناءة لبلوغ تلك الغاية.

١٥ - السيد كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): استعرض الصكوك الدولية التي أبرمتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية. وقال إن الحالة في هذا الميدان لا تزال خطيرة وتشكل تهديدا لبقاء البشرية. فالأزمة الاقتصادية، والنزاعات العنصرية والإثنية، والديون الخارجية، وانعدام الالتزام بالاستثمار، والتدفقات الهائلة للاجئين والمشردين، والكوارث الطبيعية، قد أدت جميعها الى تفاقم الحالة الاجتماعية وعرقلة التنمية الاجتماعية، ولا سيما في البلدان النامية. ولا بد من أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات حاسمة لاستئصال شأفة الفقر والتوسع في العمالة المنتجة وتعزيز ادماج الفئات الاجتماعية. ولذلك، فإن وفده يعلق أهمية قصوى على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وسيبذل كل ما في وسعه من جهد لجعل مؤتمر القمة علامة على طريق التعاون الدولي لتحقيق التنمية الاجتماعية وإقامة عالم جديد سلمي ومتحرر من كافة أشكال انعدام المساواة.

١٦ - وأوضح أن برنامج العمل الذي سيعتمد في مؤتمر القمة ينبغي أن يشمل مبادرات ذات توجه عملي على الصعيد الدولي، مع التزام سياسي راسخ بتخصيص الموارد، وذلك أمر يمكن أن يسهم اسهاما كبيرا في التنمية الاجتماعية في كافة أرجاء العالم. وأشاد بعمل اللجنة التحضيرية، وعلى الأخص التحضيرات الممتازة التي قامت بها الحكومة الدانمركية من أجل نجاح مؤتمر القمة.

١٧ - وأشار الى أن حكومته اتخذت مختلف التدابير فيما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالعمل وبالأسرة. وأنشأت تعليما إلزاميا عاما لمدة ١١ عاما، ورعاية طبية مجانية، وعملا مضمونا للجميع وفقا لاحتياجاتهم وآمالهم. ووفرت رعاية خاصة للمعوقين، مثل تزويدهم بالمدارس

(السيد كيم، جمهورية كوريا
الشعبيـــة الديمقراطيـــــة)

العامة والمدارس المهنية والمصانع ومراكز الاستجمام والمصحات. كما أولت اهتماما خاصا لتدريب الشباب، وأعلنت يوم ٢٨ آب/اغسطس "يوم الشباب" وأعلن في ختام بيانه أن الشعب الكوري سيواصل الدفاع عن الاشتراكية التي تتمحور حول الإنسان، وأنه على استعداد للاسهام في انجاح التنمية الاجتماعية في أنحاء العالم كافة.

١٨ - السيد توميتش (سلوفينيا): أكدت على ضرورة التصدي بكفاءة لمعالجة القضايا الأساسية الثلاث في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وهي استئصال شأفة الفقر، وخلق العمالة المنتجة، وتعزيز ادماج الفئات الاجتماعية. وقالت إن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال التوصيات بانتهاج سياسات عامة موثوق بها وواقعية وطويلة الأجل ينبغي أن تستهدف فئات محددة وأن تشمل وسائل ملائمة للتنفيذ والرصد. وأكدت على أن التنمية الاجتماعية الاقتصادية ينبغي أن تتمحور حول الإنسان، وذلك نظرا لمشاكل التفسخ الاجتماعي وعزلة الفرد. كما ينبغي أن ينصب التشديد على تعزيز الإمكانية وعلى الاشتراك وعلى الإدماج في المجتمع. ولذلك، ينبغي لسياسة التنمية الاجتماعية أن تجسد المبادئ الأخلاقية الأساسية، التي وجدت التعبير القانوني العالمي عنها في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان. وقالت إن سلوفينيا استضافت مؤخرا حلقة دراسية للأمم المتحدة عن الأبعاد الأخلاقية والروحية للتقدم الاجتماعي. وانه يمكن لوفد بلدها أن يوفر معلومات عن نتائج هذه الحلقة الدراسية في وقت يتناسب مع الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

١٩ - وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، قالت إنه بعد سنتين من المصاعب الناجمة عن تجزؤ يوغوسلافيا السابقة، حققت سلوفينيا الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وواصلت النمو من خلال برامج التكيف الاجتماعي الاقتصادي وتحويل المشاريع العامة الى القطاع الخاص، ونشوء قطاع خاص كبير وقوي نسبيا. وفي العملية التشريعية، بذلت جهود متواصلة لإنشاء شبكة أمان ملائمة وواسعة النطاق لتخفيف آثار صدمات التغير الهيكلي والبطالة ورعاية الذين هم في أشد حالات الاحتياج. وقد صدر قانون الضمان الاجتماعي في عام ١٩٩٢، ويكفل الدستور للجميع حدا أدنى من الضمان الاجتماعي.

٢٠ - وذكرت أن حماية الفئات الأكثر حرمانا وتوفير تكافؤ الفرص للجميع أمران محوريان لأي سياسة اجتماعية تطمح لأن تكون عادلة ومتوافقة مع التزامات حقوق الإنسان. وانه عقب التغيرات الهيكلية التي حدثت في المجتمع السلوفيني، تركزت سياسات العمالة على بطالة الشباب من أجل تلافي تهميش الشباب والتمكين من إدماجهم في المجتمع على نحو منتج. وتستمر إعانات البطالة والمساعدات التدريبية لمدة أقصاها ثلاث سنوات. كذلك برامج العمالة تشجع العمالة الذاتية والعمالة في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتكفل وصول الشباب في المناطق الريفية على التدريب. ونتيجة لهـذه السياســات، انخفــض معدل

(السيد توميتش، سلوفينيا)

البطالة بنسبة نقطتين مئويتين للمرة الأولى على مدى عدة سنوات. أما بالنسبة لتكييف نظام التقاعد مع الاحتياجات الجديدة للسكان المسنين، ستولى الاستحقاقات الاجتماعية للمسنين، مثل المعاشات التقاعدية والإسكان وبيوت المتقاعدين الاهتمام اللازم.

٢١ - وأعربت عن أملها في أن تقوم الجمعية العامة، خلال دورتها الخمسين، بتعزيز سياسات الشباب وتأييد برنامج الأمم المتحدة العالمي للعمل من أجل الشباب في سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وأوضحت أن سلوفينيا قامت، بالتعاون مع المنظمات الشبابية، بصياغة سياستها وبرنامجها الوطنيين لتحسين حالة شبابها، وأنها تأمل في أن إدماج مواضع القلق المتصلة بالشباب بصورة كافية في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٢٢ - ورحبت باعتماد القواعد الموحدة لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين في الدورة السابقة للجمعية العامة، وتعيين مقرر خاص لتلك القواعد. وأعلنت أن وفدها على ثقة من أن هذه القواعد الموحدة ستساعد في توجيه السياسات الوطنية نحو ضمان الاحترام التام للحقوق الإنسانية للمعوقين. وأن السياسة الانمائية المعقولة والمتماسكة تتطلب التعاون والتنسيق على الصعيد العالمي؛ وأنه يتعين أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها بصورة متكاملة.

٢٣ - السيد علي (العراق): قال إن قضية التنمية الاجتماعية تكتسب أهميتها من كونها تتصل اتصالا مباشرا بالفرد الذي يشكل بدوره نواة المجتمعات والدول. وأنه لا يمكن تحقيق التقدم إلا بإيلاء قضية التنمية الاجتماعية الاهتمام الكافي بكل أبعادها. وفي البلدان النامية، تسير مسيرة التنمية الاجتماعية سيرا بطيئا إن لم تكن شبه معدومة أو متراجعة. وإذا ما استمر هذا التباطؤ والتراجع في وتائر التنمية، فإن من شأن ذلك أن يزيد اتساع الهوة الاجتماعية التي تفصل بين المجتمعات في البلدان الصناعية المتقدمة والمجتمعات من البلدان النامية والفقيرة.

٢٤ - وأوضح أن العراق قد خطا خطوات كبيرة في مجال التنمية الاجتماعية وتوفير الخدمات للمواطنين بشكل عام والضعفاء منهم بشكل خاص وذلك من خلال توفير التعليم والتحصيل العلمي مجانا للشباب، وإدماج المعوقين في المجتمع والاستفادة من قدراتهم الانتاجية. كذلك اهتمت الدولة بالشيخوخة من خلال إنشاء دور العجزة وتخصيص رواتب وتوفير الرعاية الصحية للمقطوعين الذين ليس لهم من يعيلهم، غير أنه أشار الى أن الجزاءات المفروضة على العراق منذ أربع سنوات قد أثرت بشكل سلبي على ذلك التقدم.

٢٥ - ورحب بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وقال إن وفد بلده يعتقد أن المشاكل الاجتماعية المتصلة ومحاربة الفقر والجوع والأمية والبطالة واستخدام المخدرات وعدم المساواة بين الرجل

(السيد علي، العراق)

والمرأة وتلوث البيئة، كلها أمور تؤثر بشكل مباشر على عملية التنمية الاجتماعية. كما أن تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مرهون بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة للدول النامية تتحمل فيها الدول الصناعية المتقدمة مسؤوليتها المباشرة بشكل فعال لأن التنمية الاجتماعية لم تعد موضوعا يتعلق بالدول الفقيرة ذاتها بل هي مسؤولية عالمية وجماعية. وشدد في هذا الصدد على حالة التنمية الاجتماعية في البلدان التي تتعرض للحصار أو للعقوبات الاقتصادية، حيث تتوقف عملية التنمية الاجتماعية تماما أو تتراجع الى الوراء ويتم القضاء على ما تم تحقيقه من منجزات في مجال التنمية الاجتماعية قبل فرض العقوبات. وقال إنه في البداية دمرت البنية الأساسية للخدمات العامة في العراق من جراء القصف العشوائي الذي قامت به قوات التحالف، وبعد ذلك، أدى فرض الجزاءات الى انهيار جميع الوسائل الداعمة للمؤسسات المدنية التي توفر الخدمات من قبيل الرعاية الصحية وتنقية المياه والنقل والوقود والإمدادات الغذائية والدعم الصناعي.

٢٦ - وذكر انه ينبغي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أن يولي الاهتمام الواجب لمسائل التنمية الاجتماعية في البلدان التي تفرض عليها الجزاءات وأنه يجب أن يتم ذلك بعيدا عن الأسباب السياسية التي أدت الى فرض تلك الجزاءات وعلى أساس أن مسألة التنمية الاجتماعية هي مسألة إنسانية بحتة تتعلق بصحة ونماء الفرد والمجتمع ككل. فمن غير المعقول أن نتحدث عن ضرورة توفير قدر كاف من التنمية الاجتماعية فيما نرى شعوبا بأكملها تحرم من التمتع بأبسط الاحتياجات الإنسانية مثل الغذاء والدواء والماء النقي والوقود. فلا يجب للاختلاف السياسي أن يبرر حرمان شعوب بأكملها من أبسط مستلزمات الحياة الضرورية وأكد السيد علي أن الجزاءات ذات الدوافع السياسية يجب ألا تعرقل التنمية الاجتماعية. واختتم بيانه بقوله إنه يتوجب على القمة أن تدرس هذه القضية الملحة على أساس أن العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن لاعتبارات سياسية على بلد ما تمثل عائقا أمام إنجاز التنمية الاجتماعية وتوفير مستلزمات التقدم الاجتماعي. وعلى المجتمع الدولي أن يدرس هذه القضية وأن ينشئ آلية للتخفيف من معاناة المجتمع ومن مضاعفات الجزاءات، التي تقلل من فرص التقدم والاستقرار في المجتمع، وتلك الفرص التي تعتبر واحدا من أهم مقومات الأمن والاستقرار والسلام في العالم.

٢٧ - السيدة دلاميني (سوازيلند): قالت إنه ينبغي أن ينشأ تفاهم بين المجتمع الدولي والبلدان المتقدمة النمو ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الهيئات المانحة بشأن ما تنطوي عليه التنمية الاجتماعية من مسؤوليات فما لم يتحقق ذلك، ستظل البلدان النامية تواجه ضغوطا خارجيا لانتهاج سياسات اقتصادية تهمّش برامج التنمية الاجتماعية. ولذلك ينبغي أن تعترف برامج التكيف الهيكلي بأن الإنسان هو محور التنمية؛ وأنه لا يجب أن يؤدي تطبيقها الى تقويض حق الشعوب في التقدم الاجتماعي.

(السيدة دلاميني، سوازيلند)

٢٨ - وتكلمت عن المعوقين فقالت إنهم يشكلون حوالي ١٠ في المائة من مجموع سكان سوازيلند، وأولئك الذين يفتقرون الى الدخل يحصلون على مساعدة مالية من الحكومة. وذكرت أن مركز التأهيل المهني يوفر التدريب في عدة مجالات مثل التجارة والكهرباء وأعمال النجارة والحياكة وحرفة الصناعات. وتوجد في هذا المركز مزرعة للتدريب على الأعمال الزراعية. ويقوم موظف مختص بالتعيين بمساعدة خريجي المركز على العثور على عمل. وقد أعدت الحكومة مشروع قانون لتدريب وتشغيل المعوقين، ونظرت في أمر وضع مشروع قرض دوار للمعوقين، وأنجزت دراسة عن عمل المركز.

٢٩ - وأشارت الى أن الحكومة توفر المساعدة المالية للمسنين المعوزين المدقعين؛ الذين يحصلون أيضا على مواد البناء وعلى مساعدة من المنظمات الطوعية لإعادة بناء مساكنهم المهدمة. ونظمت الحكومة أيضا حملة إذاعية لنشر احترام المسنين ورعايتهم. وقالت إن المحاربين القدماء الذين نجوا من الحرب العالمية الثانية ولكن أصيبوا بعاهات دائمة يحصلون على مساعدة مالية تتناسب مع درجة إصابتهم، وأن الحكومة تنظر حاليا في توسيع تلك المساعدة بحيث تغطي جميع المحاربين القدماء.

٣٠ - وأضافت أنه يوجد ثمة قلق محسوس في سوازيلند إزاء تصاعد اتجاه بطالة الشباب، مما دفع بعض الشباب الى اللجوء الى الجريمة وغيرها من الأنشطة المناهضة للمجتمع. وقد وضعت الحكومة سياسة وطنية للشباب، بمساعدة من مركز الكمنولث لبرنامج شباب افريقيا. وبينما تنتظر هذه السياسة الموافقة النهائية عليها، فإن الحكومة تقدم منحا سنوية لمختلف المنظمات الشبابية عن طريق المجلس الوطني لشباب سوازيلند، وإن كانت المبالغ الممنوحة صغيرة بوجه عام. وأشارت الى أن القطاع الخاص يتردد عادة في تقديم المساعدة؛ ومما يزيد من تعقيد تلك المشكلة أن سوازيلند لا تملك سوى قطاع صناعي صغير.

٣١ - وأعربت عن امتنان سوازيلند لما تقوم به المنظمات غير الحكومية والمنظمات الطوعية والدينية من توفير خدمات الإغاثة للمحرومين، بمرونة وسرعة لا تستطيع الحكومة مجاراتها فيهما. ولهذا السبب تنظر الحكومة في أمر تحويل نسبة كبيرة من المبلغ المخصص للتنمية الاجتماعية الى المنظمات غير الحكومية. وأعلنت، في اختتام بيانها، أنه تم إكمال وضع مشروع سياسة وطنية بشأن المنظمات غير الحكومية حظي بقبول المنظمات نفسها؛ وتنتظر الوثيقة موافقة مجلس الوزراء عليها بصورة نهائية.

٣٢ - السيدة دي إيل (ترينيداد وتوباغو): تحدثت باسم الدول الاثنتي عشر الأعضاء في الاتحاد الكاريبي التي هي أعضاء في الأمم المتحدة، فقالت إنه بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بدأ المجتمع الدولي مسيرة نحو عالم أكثر عدلا وأكثر ازدهارا، وذكرت أن بلدان الاتحاد الكاريبي لم تسلم من الأزمة التي تعانيها البلدان الأقل نموا، والبلدان النامية، بل وحتى البلدان ذات الدخل المتوسط، التي ترزح تحت وطأة برامج التكيف الهيكلي، ومدفوعات خدمة الديون الخارجية، ومعدلات البطالة المرتفعة، ولا سيما بين الشباب،

(السيدة دي إيل، ترينيداد وتوباغو)

وتنامي الفقر في مناطق الحضر والريف على السواء، وتزايد الجريمة. ولذلك، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي ترى أن لها مصلحة في نجاح مؤتمر القمة العالمي. ولذلك فهي تشارك في العملية التحضيرية مشاركة فردية وجماعية نشطة وذلك بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الصعيد الإقليمي. وحثت على تزويد اللجنة بموارد كافية لتمكينها من الإسهام في وضع برامج ملموسة في مجال التنمية الاجتماعية.

٣٣ - وأشارت الى أن دور الأسرة في تعزيز رفاه أعضائها هو دور لا غنى عنه. ولذلك تسعى بلدان الاتحاد الكاريبي الى مواكبة تغير الهياكل الأسرية والأعراف الاجتماعية والآثار المدمرة لتلك التغيرات. ومع ذلك فقد فاقم الفقر التغيرات التي حصلت في الهيكل التقليدي للأسرة؛ وتشهد منطقة الكاريبي، طفرة في الأسر ذات العائل الواحد، التي ترأسها المرأة في الغالب؛ حيث يضطلع الوالدان بوظائف متعددة، لا تفسح لهما كثيرا من الوقت يخصصانه لأطفالهما، مما يؤدي الى تزايد روح الاغتراب واليأس بين الأطفال والشباب. ولذلك، فمن الضروري لجميع قطاعات المجتمع والمجتمع الدولي أن تتخذ الاجراءات اللازمة لبناء هيكل الدعم الأساسي المطلوب لتعزيز دور الوحدة الأسرية.

٣٤ - وأوضحت أن الأنشطة المتصلة بالشباب داخل منظومة الأمم المتحدة غير كافية بصورة تبعث على الأسى. غير أن صندوق الأمم المتحدة للشباب اضطلع بدور داعم من خلال تقديم منح محدودة لمشاريع تتعلق بتنفيذ المبادئ التوجيهية لمواصلة التخطيط والمتابعة المناسبة في ميدان الشباب. كان أيضا من دواعي التشجيع وضع مشروع لبرنامج عمل عالمي من أجل الشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، سيعتمد في الدورة الخمسية للجمعية العامة.

٣٥ - أما على الصعيد الوطني، فينبغي تعزيز التعاون بين الهيئات الحكومية المسؤولة عن الشباب وقضاياهم، بحيث يشاركون مشاركة نشطة في عملية التنمية. وقالت إن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي تؤيد تضمين برنامج العمل العالمي من أجل الشباب توصيات بشأن تشجيع البرامج المشتركة بين الأجيال، بحيث تمثل هذه البرامج خطوة إيجابية يمكن من خلالها استغلال مواهب ومعارف وخبرات الجيل الأكبر استغلالا تاما في جهد جماعي لتدريب الشباب وزرع القيم اللازمة لحياة صحية ومسؤولة ومنتجة. وفي الوقت نفسه، يتعين على الدول أن توفر منافذ للطاقات والإمكانات المبدعة التي يتمتع بها المسنون، الذين ينبغي أن يستفيدوا من البرامج الوطنية الرامية الى تلبية احتياجاتهم وطموحاتهم، وأن يشاركوا في وضعها وتنفيذها مشاركة نشطة.

٣٦ - وفيما يتعلق بقضايا المعوقين، قالت إن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي تعتقد أن مشروع خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية الطويلة الأجل لمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين حتى

(السيدة دي إيل، ترينيداد وتوباغو)

سنة ٢٠٠٠ وما بعدها يطرح تدابير واقعية للتغلب على العقبات البيئية وأنماط السلوك التمييزية التي أعاقت مشاركة المعوقين التامة في حياة المجتمع. وأضافت أن مشروع خطة العمل يتضمن اقتراحات هامة، يمكن إدماج بعضها بصورة مفيدة في برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٣٧ - وأضافت أن الطبيعة المتعددة القطاعات التي تتسم بها القضايا التي ستعالج في مؤتمر القمة العالمي تبرز المدى الذي يمكن فيه لنتائج الاجتماع أن تؤثر على حياة الشعوب في كافة أرجاء العالم. ولذلك، يجب أن يشكل الإعلان وبرنامج العمل ما هو أكثر من مجرد التعبير عن النوايا الحسنة من جانب زعماء العالم، بل ينبغي أن يكون هناك دليل قاطع على توفر الارادة السياسية من أجل معالجة مختلف الأمراض التي تصيب المجتمعات، من خلال اعتماد تدابير ذات منحى عملي وإنشاء آليات فعالة وتخصيص موارد كافية لتنفيذ الالتزامات التي سيتعهد بها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأعلنت في ختام بيانها أن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي تعتقد أنه يلزم اجراء تقييم جديد لدور ومهام لجنة التنمية الاجتماعية، وأنه ينبغي تنقيح ولايتها وهيكلها من أجل تحويلها الى هيئة حكومية دولية، لأنه لن يكون هناك طائل من وراء جهود المجتمع الدولي ما لم تكن آليات المتابعة كافية.

٣٨ - السيد السعيد (الكويت): قال إن الكويت تولي التنمية الاجتماعية جل اهتمامها وتوليها الأولوية عند رسم السياسات العامة والخطط والبرامج التنفيذية التي تضطلع بها الحكومة. فالمواطنون يتمتعون بجميع أنواع الخدمات في جميع مراحل الحياة. وتتنوع هذه الخدمات، من ابداء النصح والتوجيه الى تقديم المساعدة المادية والعينية من خلال وزارات جمعيات الرفاه الاجتماعي العام، ولا يقتصر الاهتمام بالتنمية الاجتماعية على الصعيد الوطني فحسب، بل يمتد ليشمل العديد من الدول الصديقة والشقيقة. وقال إن موضوع التنمية الاجتماعية موضوع عالمي لا يقتصر على بلد واحد أو مجموعة من البلدان، لأن الإنسان هو محور التنمية وهدفها النهائي. ولذلك، فإن الكويت تعلق أهمية كبرى على التنمية الاجتماعية، وتعقد آمالا واسعة على نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويتبدى ذلك الاهتمام في مشاركتها في جميع اجتماعات اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر. وأضاف أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يتسم بالأهمية هو الآخر، حيث أن مثل هذه المؤتمرات تجسد الاهتمام الدولي المتزايد بمختلف جوانب المسائل الاجتماعية.

٣٩ - ومضى يقول إن الاهتمام بالمسنين وتوفير الرعاية الاجتماعية لهم لا يقل أهمية عن الاهتمام بالشباب. بل يجب الاهتمام بالمسنين وبالشباب بشكل متواز حتى لا يخسر المجتمع أيا من شرائحه وتكون جميع عناصره ذات فعالية وانتاجية. ومما يدل على اهتمام الكويت بالمسنين أنها أنشأت نوادي ودور خاصة لرعايتهم، وهو ما أدى الى ارتفاع مستوى عمر الفرد في الكويت الى ٧٢ عاما للذكور

(السيد السعيد، الكويت)

و ٧٦ عاما للإناث؛ وهو ما يقارن بأكثر الدول تقدما. ونتيجة لهذه السياسة ولهذا الاهتمام والاستثمار في الشباب، يقف الشباب وراء عجلة التنمية وإعادة بناء الكويت بعد أن دمر الاحتلال العراقي بنيتها الأساسية تماما.

٤٠ - وأوضح أن الكويت تعتبر من الدول الرائدة في مجال تقديم الرعاية الاجتماعية للمعوقين، وإعادة تأهيلهم ليندمجوا في المجتمع ويساهموا في بنائه وتطويره، لأن المعاقين هم شريحة من المجتمع لا يمكن تجاهلها أو اهمالها. وقال إن الإعاقات لا ترجع الى عيوب خلقية فحسب، وإنما تنتج أيضا عن الأعمال الوحشية والاجرامية التي يرتكبها الإنسان ضد أخيه الإنسان، وليس أدل على ذلك من حالات العجز والإعاقة التي خلفها العدوان الغاشم على المواطنين الكويتيين الأبرياء الذين تعرضوا لألوان شتى من التعذيب والأعمال الوحشية وكذلك ما يرتكب الآن بحق مواطني البوسنة والهرسك وغيرهم في مختلف مناطق العالم. واختتم بيانه بقوله إن المجتمع الدولي ينبغي ألا يكتفي برعاية المعوقين وإعادة تأهيلهم فحسب، بل يجب أن يكافح أسباب الإعاقة والعجز التي تسببها الأنظمة المستبدة والوقوف يدا واحدة ضد أعمال العدوان والأعمال الاجرامية والحروب التي ترتكبها الأنظمة الفاسدة.

٤١ - السيدة أريستانبيكوفا (كازاخستان): قالت إن المشاكل الاجتماعية، التي تتصل بمختلف جوانب حياة المجتمع، تحتل موقعا متزايد الأهمية في أنشطة الأمم المتحدة. وأعربت في هذا الصدد عن تأييدها للفكرة التي طرحها الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/49/1) والتي قال فيها "إن الأوضاع الاجتماعية السليمة تقوي النسيج الاجتماعي، وتعزز بذلك السلام والتنمية". وذكرت أن القطاعات الأكثر ضعفا في المجتمع، ولا سيما المسنين والمعوقين والنساء والأطفال، هي التي تتأثر أشد التأثر بتفاقم المساوئ الاجتماعية مثل الجريمة وادمان المخدرات والفقر والبطالة. ولذلك، فإن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يمثل فرصة فريدة يغتنمها المجتمع الدولي لوضع نهج جديدة وأشكال فعالة للتعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية. وأعربت عن أملها في أن يسفر مؤتمر القمة العالمي عن صياغة سياسات موضوعية لحل المشاكل الكبرى في هذا المجال.

٤٢ - وأشارت الى أنه تم إنشاء لجنة وطنية تحضيرية لمؤتمر القمة العالمي في كازاخستان الغاية منها تنسيق جميع تدابير صيانة الاستقرار الاجتماعي. وقالت إنها تود أن يضع الإعلان وبرنامج العمل في الاعتبار بدرجة أكبر الاقتراحات التي قدمها الوفد الأوكراني بالنيابة عن أوكرانيا والاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان، والتي تعكس مصالح البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال.

٤٣ - وأوضحت أن كازاخستان، التي تمر حاليا بفترة انتقال، تواجه مصاعب خطيرة مثل تدهور الانتاج وتصاعد التضخم وتقلص الدخل الوطني. ونظرا لعدم وجود توازن بين العرض والطلب على العمل، فإن

(السيدة أريستانبيكوفا، كازاخستان)

البطالة تتزايد، بحيث يوجد حاليا حوالي ٠٠٠ ٥٠ عامل عاطل. وتدهور مستوى معيشة السكان الأقل ثراء بصفة خاصة، ويتبين من الأرقام الرسمية، أنه يوجد حوالي ثلاثة ملايين من أرباب المعاشات التقاعدية، بينهم أكثر من ٠٠٠ ٣٤٠ من المعوقين. كذلك، يعيش الشباب في وضع صعب. وتتخذ الحكومة الخطوات اللازمة للتغلب على الأزمة الاقتصادية ولوضع اطار قانوني وهيكلي للإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي. وتشمل تدابير الرعاية الاجتماعية تعديل القانون المتعلق بالتقاعد، وزيادة الاعانات الحكومية للمعوقين، وإنشاء صناديق إعانات للفئات الأكثر فقرا.

٤٤ - وذكرت أنه يوجد ثمة اجماع في المجتمع الدولي فيما يتعلق بالدور الأساسي للأسرة في المجتمع؛ وشددت على أهميتها باعتبارها الوحدة الاجتماعية الأساسية التي تضمن بقاء المجتمعات ورفاه أفرادها. وقالت إن كازاخستان أيضا تولي القضايا المتصلة بالأسرة أولوية متقدمة. وقد أنشئ مجلس وطني مكلف بمهمة التحضير للسنة الدولية للأسرة، يضم ممثلين عن الدوائر العلمية والثقافية والأوساط التجارية التي تقوم، الى جانب الحكومة، بوضع سياسة بشأن الأسرة. وقد حدثت مناسبات عديدة في أنحاء البلد للاحتفال بسنة الأسرة. وأعربت، في ختام بيانها، عن أملها في أن يكون عام ١٩٩٥، والذي هو عام الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة وعام مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، علامة جديدة على الطريق في تاريخ المجتمع الدولي، وأن يعزز التعاون في ميدان يتسم بأهمية كبرى في أنشطة الأمم المتحدة.

٤٥ - السيد بوردا (كولومبيا): أعرب عن اتفاقه مع ممثل البرازيل، الذي بين موقف مجموعة ريو من مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقال إن الرئيس الكولومبي قد شرح بالفعل السبب في ضرورة الشروع في إقامة نظام عالمي جديد يتأسس على التضامن واحترام حق الشعوب في تقرير المصير والسعي الى تحسين مستوى معيشة الجميع. وذكر أنه توجد عدة عوامل تعمل ضد تحقيق هذا الهدف منها: النزعة الحمائية الجديدة، التي تهدد التجارة الحرة، ولا سيما النزعة الحمائية التي لا تقوم على التعريفات الجمركية، والفقر، الذي أخذ يتفاقم بسبب التكاليف الاجتماعية للتحرير الاقتصادي؛ والبطالة وتأجيل برامج الاستثمار الاجتماعي واهمال القطاع الريفي. كذلك ينتج تأثير ضار مماثل عن تكوين الكتل التجارية، التي تتعارض مع فكرة قيام عالم يستند الى القواعد الديمقراطية لحرية التجارة للجميع بشروط متساوية؛ والتخصيص الانتقائي لعوامل الانتاج، الذي يضع البلدان النامية في حالة يستحيل فيها أن تتنافس بشروط متساوية مع أكثر البلدان الصناعية تقدما في العالم دون أن تمتلك عناصر الانتاج الكافية أو أن تتوفر لها فرصة عادلة للوصول الى تلك العناصر.

٤٦ - وفي حين أن التعاون والتضامن الدوليين هما، بدون شك، أمران جوهريان للتنمية الاجتماعية، فإن الحكومة الكولومبية تعمد الى تعديل سياستها من أجل معالجة وضع الحرمان الذي تعانيه بعض قطاعات السكان. ولذلك، شرعت الحكومة في تنفيذ مشاريع محددة، أهمها وأكثرها طموحا هو إنشاء شبكة التضامن

(السيد بوردا، كولومبيا)

الاجتماعي، التي تتألف من مجموعة من البرامج التي ستقوم بتنفيذها مجموعة متنوعة من المؤسسات الوطنية في اطار خطة للعمل الاجتماعي المباشر. وتهدف هذه البرامج الى تحسين مستويات المعيشة لشريحة من الكولومبيين تبلغ نسبتها ٣٣ في المائة ممن لم تبلغ أشكال التقدم الاقتصادي لديهم بعد مستويات أعلى من مجرد الرفاه.

٤٧ - وأوضح أن الهدف من شبكة التضامن الاجتماعي هو إكمال البرامج الحالية المتعلقة بالتعليم والصحة والتأهيل الاجتماعي والإسكان. وقد صممت هذه الشبكة من أجل تحسين دخل ومستويات معيشة الفئات الضعيفة بصفة خاصة. ولذلك فإن من شأنها أن تركز على العمالة، والمساعدة الغذائية، ودعم الإناث اللائي يرأسن الأسر المنزلية التي تضم أطفالا في سن التعليم، وعلى مساعدة المسنين الفقراء، وتأمين الإسكان، والترفيه، وتشجيع المواهب الرياضية والفنية. وتقوم الشبكة على نموذج للتمويل يتسم بالابداع والكفاءة. فالحكومة ستعيد تخصيص الموارد في الميزانية الوطنية، وستتلقى أيضا مبالغ من السلطات المحلية ومن وكالات الائتمانات المتعددة الأطراف. وبالنسبة لعام ١٩٩٥، ستبلغ مخصصات الموارد بما يعادل ٠,٨ في المائة من اجمالي الناتج المحلي، وفي عام ١٩٩٦ فصاعدا، سيظل هذا الرقم في حدود ٠,٩ في المائة، ممثلا بذلك زيادة كبيرة في الانفاق القومي على برامج التنمية الاجتماعية. وأعلن في اختتام بيانه أن الهدف الأساسي من الشبكة هو القضاء على الفقر، والذي تتوقف عليه عملية التنمية. كما أنها ترمي الى أهداف عالمية في مجال التنمية الاجتماعية مثل تعزيز قدر الإنسان وكرامته وتحسين مستوى المعيشة للبشر كافة.

٤٨ - السيد الديب (مصر): قال إن القضايا التي تجري معالجتها تعد من الموضوعات الهامة لاتصالها الوثيق ببرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وكرر الاعراب عن الأهمية التي يوليها وفده للأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي، التي ترمي الى وضع إعلان وبرنامج عمل ختاميين يحظيان بقبول جميع المشاركين ويعكسان اهتمامات المجتمع الدولي ككل في مجال التنمية الاجتماعية. وأضاف أن تحقيق ذلك يستوجب مراعاة الخصوصية والتعددية في المجتمعات من حيث حضاراتها وثقافاتها ودياناتها للتوصل الى عقد اجتماعي دولي يعلو بمكانة الإنسان ويحرص على احترام حقوقه كأساس للتنمية الاجتماعية.

٤٩ - واستطرد يقول إنه يود التركيز على جوانب محددة من القضية: أولا، أن الدولة تضطلع بالدور الأساسي في عملية التنمية، وهو ما يقتضي أن يلعب التعاون الدولي دورا مساندا، لأن التنمية الاجتماعية لا تتحقق من خلال اقتصاديات السوق فحسب بل لا بد من مراعاة الخصوصية الاجتماعية والثقافية من خلال مؤسسات الدولة. وثانيا، أن التحدي الأساسي الذي يواجه غالبية الدول، وخاصة البلدان الأقل نموا والآخذة في النمو، هو عدم توفر الموارد الكافية لتحقيق التنمية. ومن هنا تبرز ضرورة الاتفاق في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على خطط وبرامج محددة، مع الالتزام بتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها. وثالثا، أنه من الممكن تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال التنسيق بين عمل الحكومات ومنظمات الأمم

(السيد الديب، مصر)

المتحدة وهيئاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ورابعا، أن من الضروري إنشاء آلية لمتابعة تنفيذ توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وخامسا، أن من الضروري أن يتضمن مشروع برنامج العمل التقديرات الأولية لتنفيذ الخطط والبرامج. كما أن من الضروري إعادة تأكيد الالتزامات الدولية بحيث يمكن وضع الخطط الإنمائية الملائمة في صيغتها النهائية. وأخيرا، أن من الأهمية الابتعاد عن المفاهيم النظرية المستحدثة، فالأهم من ذلك هو الاتفاق على وسائل تنفيذية فعالة للقضاء على معاناة الشعوب من خلال القضاء على الفقر والبطالة الطاحنة بآثارها السلبية والتوصل الى تكامل اجتماعي صالح ومناسب.

٥٠ - وأعلن أن من الأهمية بصفة خاصة تنفيذ البرامج المتعلقة بالمعوقين والمسنين. ولذلك، فقد أعرب عن تأييده لتوصيات الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (A/49/435)، الذي يهدف الى تمكين المعوقين من المشاركة الفعالة في جميع أنشطة المجتمع. والذي يولي بالمثل المسائل المتصلة بالشباب اهتماما خاصا. وتوجد في مصر برامج شبابية ينسقها على الصعيد القومي المجلس الأعلى للشباب والرياضة. وأعرب عن سروره لأن مشروع برنامج العمل الذي سيعتمد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يركز بشكل أساسي على مشاكل الشباب. وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن سياسات وبرامج اشراك الشباب (A/49/434)، كرر القول بأن من الأهمية تعزيز تنسيق سياسات وبرامج الشباب حتى يمكن التغلب على المشاكل التي تعترض الشباب. وأكد أن مصر تتطلع الى المشاركة الفعالة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والى النهوض بالبعد الاجتماعي في التنمية، وذلك سعيا الى إنشاء نظام اجتماعي عالمي جديد وعادل يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان ويهدف الى تحسين نوعية الحياة للجميع. واختتم بيانه بالاعراب، علاوة على ذلك، عن أمله في أن يولي النظام الاجتماعي الجديد أفريقيا والبلدان الأقل نموا والآخذة في النمو الاهتمام اللازم لأن شعوب تلك الدول تعاني مصاعب هائلة.

٥١ - السيد رضواني (جمهورية ايران الاسلامية): قال إنه رغم الجهود التي تبذل لتحقيق التنمية، فإن هناك العديد من القضايا التي لم تحل مثل قضايا النمو السكاني والفقر وانعدام المساواة وأنماط الاستهلاك والتهديدات التي تواجهها البيئة. فجميع هذه القضايا مترابطة بشكل وثيق. ولتحقيق التنمية المستدامة والمستقرة، ينبغي أن يسعى المجتمع الدولي الى تعزيز نوعية الحياة لأجيال اليوم دون الإضرار بفرص بقاء أجيال المستقبل. وأشار الى أن استمرار أوجه التفاوت والتباين الاجتماعي - الاقتصادي بين الأمم يبطل أثر الجهود المبذولة لتحسين حياة ملايين الناس. ولذلك ينبغي أن تصاغ جميع مشاريع التغيير من أجل توسيع نطاق العدالة الاجتماعية وتقليل أوجه التفاوت في توزيع الموارد.

٥٢ - وأشار الى أن مشاكل الشباب الحالية آخذة في التزايد في كثير من البلدان. وإن الاكتئاب الناجم عن مشاعر العزلة والاغتراب يدفع بكثير من الشبان الى تعاطي المخدرات والسلوك الجنسي العدواني. وفي

(السيد رضواني، جمهورية ايران الاسلامية)

السنوات الأخيرة، سجلت أعداد متزايدة من جرائم العنف التي يرتكبها الشباب في العالم. ويمكن أن يفسر ذلك الى حد ما بسهولة الحصول على الأسلحة الفتاكة في بعض الدول. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدأ بتنفيذ عملية التغيير عن طريق الاستثمار المكثف لبناء مستقبل الجيل الحالي من الشباب، الذي يعد أكثر عناصر السكان ضعفا. وأشار الى أن الشبان قد حادوا عن أصولهم الثقافية والدينية، وفقدوا هويتهم. وإن الأعداد الكبيرة من الشبان الذين يعيشون في مجتمعات العالم تجعل من الضروري خلق وظائف جديدة لمساعدتهم على الافلات من دائرة الفقر والبطالة. فمن الضروري الاستثمار في التدريب والتعليم؛ فتقدم المجتمع يتصل اتصالا وثيقا بقدرته على الاستفادة من موارده البشرية وانتاج خبرائه التقنيين. وهذه العوامل ضرورية لتحقيق ثراء الدول واستقرارها. وقال إن الذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب في عام ١٩٩٥ ستتيح فرصة لتقييم قضايا شباب العالم، ولصياغة خطط لتشجيع التنمية والتعاون والمواءمة في ذلك المجال.

٥٣ - وفيما يتعلق بالمسنين، قال إن أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء المؤسسات الاجتماعية يتمثل في ضمان تلبية احتياجاتهم ورعايتهم على الوجه الأمثل. ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد ضمان استقلالهم المالي كي يشعروا بالاكتفاء الذاتي والثقة في أنفسهم، ولكن ينبغي أن يتحقق ذلك بدون فصلهم عن أسرهم وعن ارتباطاتهم الاجتماعية. وبدلا من تهميش المسنين، ينبغي النظر اليهم باعتبارهم ثروة ثمينة لكل دولة من الدول. وقال إن قطاعا آخر من قطاعات السكان التي تحتاج الى اهتمام خاص هو قطاع المعوقين، الذين ينبغي أن تتاح لهم فرصة الاستفادة من التقدم المحرز في المجالين التأهيلي والصحي. هذا وان من الأهمية بمكان تدريب الخبراء على توفير الخدمات اللازمة؛ وتحقيق التعاون فيما بين المؤسسات الصحية الدولية على نحو يتيح تبادل المعارف والخبرات العلمية. وينبغي لهذه الأنشطة أن تضع في اعتبارها أيضا السمات الثقافية الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات.

٥٤ - وقال في اختتام بيانه إنه رغم نجاح الدورة الأخيرة من المشاورات غير الرسمية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، فإن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الصياغة الدقيقة لمشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل لم تبدأ بعد. ونظرا لتنوع الآراء المطروحة بشأن هذا الموضوع، فلا يمكن للجنة التحضيرية أن تؤخر المفاوضات أكثر من ذلك.

٥٥ - السيدة أولزوفسكي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): أشارت الى أنه في سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، يمكن لليونسكو، من خلال ولايتها العلمية، أن تسهم اسهاما هاما في متابعة مؤتمر القمة العالمي من خلال توفير التعاون التقني والمشورة المتعلقة بالسياسات العامة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية. وأشارت الى ضرورة معالجة أسباب ومظاهر التباعد الاجتماعي، وبصفة خاصة التباعد القائم على أساس الاختلاف الثقافي أو الاثني والهجرات وغير ذلك من

(السيدة أولزوفسكي)

الظواهر التي تؤدي الى مختلف أشكال التمييز؛ ويمكن أن يتحقق بواسطة استراتيجيات تستند الى البحوث المتصلة بالسياسات العامة. وأشارت الى أن برنامج ادارة التحولات الاجتماعية التابع لليونسكو هو أول برنامج دولي للعلوم الاجتماعية. ويمكن الحصول على جميع المعلومات عن ذلك البرنامج من أمانة اليونسكو في باريس عن طريق مكتب الاتصال التابع لها في نيويورك.

٥٦ - وأشارت الى أن توضيح الحقوق الثقافية للأشخاص المنتمين لفئات الأقليات يمكن، بمساعدة من اليونسكو لوضع صكوك معيارية، أن يسهل تعزيز هذه الفئات وادماجها في المجتمع. وقالت إن جهود اليونسكو المستمرة من أجل التوعية بحقوق الإنسان يمكن أن توفر للدول الأعضاء الارشاد اللازم لوضع الاستراتيجيات والاجراءات الرامية الى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرارات العامة. وثمة احتياج لما تملكه اليونسكو من خبرة في مجالات بناء القدرات المحلية، وسياسات التعليم والتدريب، واستراتيجيات تنمية الموارد البشرية، ونقل المعرفة واقتسامها. وثمة مثال آخر عن مساهمة اليونسكو في متابعة مؤتمر القمة العالمي يتمثل في تعزيز امكانية التوصل الى وسائل الاتصال، والذي يشجع الادماج الاجتماعي للفئات المهمشة، وبصفة خاصة الفتيات والنساء، ذلك من خلال التعليم والبرامج الشبابية المحددة. وأوضحت أن الادماج الاجتماعي يعني أيضا تمكين القطاعات الأكثر فقرا من السكان من الحصول على فوائد العلم والتكنولوجيا، وهو مجال يمكن أن تضطلع فيه اليونسكو بدور هام.

٥٧ - وذكرت أن جهودا عديدة بذلت على الصعيد الاقليمي بغية تحقيق بعض من الأهداف المذكورة أعلاه. ومن أمثلة ذلك مؤتمر سيعقد في ايطاليا، بالتعاون مع جامعة بولونيا، عن مكافحة الفقر والبطالة والتباعد الاجتماعي، والسياسات العامة، والاجراءات الشعبية، والتنمية الاجتماعية. وفي سياق التحضير لهذا المؤتمر، أجريت دراسات عن الأزمة الاجتماعية الراهنة، مع التشديد على التعاون بين الدولة والمشاريع الخاصة والمجتمع المدني، وادماج السياسات الاجتماعية في مجموعة شاملة من السياسات العامة التي تهدف الى تعزيز التنمية المستدامة. كذلك، ستعقد اليونسكو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ حلقة دراسية وطنية في نيودلهي، الهند، عن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية، وذلك بالتعاون مع المعهد الوطني الهندي لدراسات العلم والتكنولوجيا والتنمية. والغرض من هذه الحلقة الدراسية هو تحديد أولويات العلم والتكنولوجيا بالنسبة لاستراتيجيات التنمية ذات التوجه المتعلق بتوفير فرص العمالة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٤٥